No Peace Without Justice
لا سلام من غير عدالة

الافتراضات الأساسية للعدالة الإنتقالية[1]

العدالة الإنتقالية في سطور...

تشير العدالة الإنتقالية إلى أي نوع من الآليات أو العمليات التي يمكن استخدامها **"لضمان المساءلة، وخدمة العدلة وتحقيق المصالحة"، خاصة بعد فترات العنف واسعة النطاق أو سوء المعاملة على نطاق واسع.**

والغرض الرئيسي من العدالة الانتقالية والتوصل إلى **نهاية للإفلات من العقاب** و**التلاحم الوطني** من خلال معالجة الانتهاكات الماضية وضمان انتقال نحو مستقبل سلمي.

تشمل آليات العدالة الانتقالية كلا من **المنهجية القضائية وغير القضائية**: يمكن طلب المساءلة عن طريق المحاكمات الجنائية، بل أيضا من خلال استراتيجيات أخرى مثل تقصي الحقائق والتعويضات، والنصب التذكارية ومجموعة من المبادرات الأخرى.

ومن أجل التأكد من الحصول على نتائج أكثر فاعلية، تميل العدالة الانتقالية إلى **احتواء** بقدر الإمكان **المجتمع** بصفة عامة و**الأطراف الفاعلة** المتأثرة خصوصا (خصوصا الضحايا والجناة).

والآليات الممكنة **متعددة** جدا: فلا يوجد نموذج واحد يصلح لكل الحالات، لأن كل حالة تحتاج إلى حلول خاصة بها. وتسمح العدالة الإنتقالية – بل توجب ذلك- الإبداع في تنفيذها. وتحتوي الاجراءات المختلفة على سبيل المثال، المحاكمات الجنائية، ولجان تقصي الحقائق، والتعويضات، وتقديم الإعتذارات العلنية والإصلاحات المؤسسية.

وتعطي العدالة الإنتقالية قيمة سواء **للإجراء** أو **للنتيجة** للآلية المختارة، لأن الأمرين مرتبطين ببعضهما البعض (نوعية الإجراء في حد ذاته- وشفافية الاجراءات، ومشاركة الأطراف الفاعلة، والاجراء اللازم تنفيذه، الخ – تؤثر على جودة نتائج الاجراء).

1. ما هي العدالة الإنتقالية؟

يأتي التعريف الأكثر شيوعا والأكثر قبولا للعدالة الإنتقالية من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2004 حول سيادة القانون والعدالة الإنتقالية. وهو يعرف العدالة الإنتقالية كالتالي:

> " هي مجموع الإجراءات والآليات المرتبطة بتطلعات المجتمع لوضع حد لإرث كبير من الانتهاكات التي حصلت في الماضي، وذلك لضمان المساءلة، وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة. وسيشمل هذا على آليات قضائية وأخرى غير قضائية على حد سواء، مع مستويات مختلفة من التدخل الدولي (أو بدونه على الإطلاق) والملاحقلات القضائية للأفراد، والتعويضات، والبحث عن الحقيقة، والإصلاحات المؤسسية، والبحث والتحري، أو مزيج منها."[2]

وتلاحق العدالة الإنتقالية **انتهاكات حقوق الانسان الجماعية أو الممنهجة**. وكان الهدف من ذلك مساعدة المجتمعات التي تمر بمراحل **انتقالية** من النظام السلطوي، والدكتاتورية أو الفترات التي سجلت فيها انتهاكات واسعة **إلى مجتمعات مسالمة وديموقراطية.** وعليه تعتبر آليات العدالة الإنتقالية مؤقتة، وذلك لضمان بناء جسر بين الماضي والحاضر والمستقبل، وأن تنتهي و تنسحب بعد تحقيق الأهداف المسطرة بصفة عامة.

---

[1] هذه المادة مستوحاة إلى حد كبير من أليسون سميث، «الافتراضات الأساسية للعدالة الانتقالية والأطفال»، في *الأطفال والعدالة الانتقالية. قول الحقيقة والمساءلة والمصالحة*، الناشر. إس. بارمار، إم. جي. روزمان، وآخرون. (مطبعة جامعة هارفارد، كامبردج)، ص 31-65.

[2] سيادة القانون والعدالة الإنتقالية ومجتمعات ما بعد الصراعات، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، UN Doc. S/2004/616, 3 تمت زيارته في أغسطس آب 2004(http://daccess-ods.un.org/TMP/1690798.55084419.html)

والافتراض الأساسي هو أن تحقيق إعادة بناء وحدة المجتمع والسلام يعتبر أكثر فاعلية في ظل استعمال إجراءات العدالة الإنتقالية. وعليه تعتبر الآليات غير القضائية **مكملة** للآليات القضائية، لأنهما تريدان فرض المحاسبة والعدالة. ويمكن للآليات غير القضائية أن تحقق أهداف أخرى لأن مجالها أوسع.

2. سبب العدالة الإنتقالية: تحديد الأهداف والغايات

كل حالة تحتاج لآليات العدالة الإنتقالية لديها هدف مختلف عن الآخر. ففهم الأهداف الحقيقية شيء ضروري، لأنه **سيحدد طبيعة الآليات التي يجب تنفيذها.** والخطوة الأولى هي التفكير في سبب الحاجة لإجراءات العدالة الإنتقالية.

والفكرة ليست في وضع أهداف عامة للعدالة الإنتقالية (تعزيز سلطة القانون والمساهمة في فرض السلام)، لكن **تحديد أهداف ملموسة**.

ويمكن أن تكون الأهداف متعددة جدا، على سبيل المثال:

- إنهاء الإفلات من العقاب
- إنهاء الانتهاكات الحاصلة
- تحديد المسؤولين عن الانتهاكات
- تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية
- توفير تعويضات للضحايا
- إستعادة كرامة وسلامة الضحايا
- كسر حلقات العنف
- توفير التعويضات
- وضع سجل للماضي (توضيح وكشف المعلومات)
- إبعاد المنتهكين من مؤسسات الدولة أو الحكومة
- تفادي تطبيق العدالة بشكل شخصي أو الثأر
- إصلاح المؤسسات وإعادة بناء ثقة المجتمع فيها

- تحديد الأهداف والمقاصد بوضوح مهم لتحديد اختيار الآليات وطريقة عملها
- مثال: إذا ما كان القصد منع الجناة من تولي مناصب رسمية، فمن الضروري تقديم طلب يسمي فيه الجناة. فالطلبات المتعلقة بجذور أسباب الصراع أو الإعتذارات العلنية لا يمكن أن تحقق المقصد.

3. من سيشارك في اجراءات العدالة الإنتقالية: التعرف على العناصر الفاعلة

بخلاف الاجراءات القضاية المحلية – حيث يكون المستفيد منها أساسا هو الضحية والدولة- يوجد في آليات العدالة الإنتقالية أطراف فاعلة كثيرة (**فردية** أو **جماعية** على حد سواء). والأطراف الفاعلة المحتملة يمكن أن تتعدد من أفراد إلى

مجتمعات بأسرها أو دول ويمكن التعرف عليها من خلال تصنيفات جزئية محددة، كالنوع الإجتماعي، والموقع الجغرافي والفئات العمرية.

فالتعرف على الأطراف الفاعلة ذات الصلة والمستفيدون أمر ضروري من أجل:

- التأكد من **مشاركتهم في العملية**، بما في ذلك مراحل وضع التصورات
- **فهم والأخذ بعين الإعتبار لإحتياجتهم وطلباتهم المحددة**

الفشل في التعرف على العناصر الفاعلة ذات الصلة يمكن أن يكون له انعكاسات سلبية

مثلا: إن لم يكن من الضروري تقديم تعويضات لضحايا من المجتمع بأسره يمكن أن يؤدي ذلك إلى الشعور بالاستياء والامتعاض من قبل مجتمعات اخرى.

لا تنسوا أن الضحايا أنفسهم قد يكونوا مشتركين في ارتكاب الأفعال.

4. ما هي آليات العدالة الإنتقالية التي يجب استخدامها: التعرف على الإجراءات الصحيحة

هناك **العديد** من الآليات والإجراءات المتوفرة والتي يكون استعمال البعض منها **معتمدا على تحديد الأهداف** التي نريد تحقيقها، جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة والسياق السياسي والاجتماعي والثقافي. وعليه، التقييم المسبق للأهداف أمر ضروري قبل تحديد الإجراءات والآليات التي ينبغي استعمالها، بما في ذلك معرفة ما إذا كان يجب على الدولة القيام بها أو لا.

لا يغطي تعريف العدالة الإنتقالية قائمة نهائية معدة مسبقا للآليات. بل بالعكس، متعددها، يسمح، بل يستوجب، من الشخص أن يكون **واسع الخيال ومرن** في تنفيذ العدالة الإنتقالية: لا يوجد نموذج واحد يصلح لكل الحالات، لأن كل حالة تستوجب حلولا خاصة بها.

وتحتوي الإجراءات المتعددة على سبيل المثال:

- لجان تقصي الحقائق
- لجان التحقيق
- المسؤولية الجنائية الفردية والملاحقات القضائية
- التعويضات ورد الاعتبار
- الاصلاحات المؤسسية (بما في ذلك المؤسسات السياسية والتعليمية والصحية)
- الاصلاحات في النظام الأمني (بما في ذلك الموسسات العسكرية والشرطية والاستخباراتية)
- النصب التذكارية، وأيام الذكرى الوطنية
- الاعتذارات العلنية

تحدد أهداف البلد في المرحلة الإنتقالية **اختيار الآليات واجراءات التنفيذ** على حد سواء.

مثلا: إذا ما كان الهدف تحديد المسؤولية الفردية، تكون العدالة القضائية هي الآلية المناسبة أكثر. على أنه، هناك نطاق واسع من الامكانيات المتوفرة: المحاكم الدولية، أو المحاكم الهجينة، أو المحاكم الوطنية، وهناك كذلك حلولا محلية أو آليات فريدة من نوعها.

ومن المهم ذكره هو أنه وبعيدا عن استقلالية البلد في حرية اختيار أفضل الآليات، فهي لا تزال محددة وهي بالتالي مقيدة **بالتزامات القانون الدولي**.

وتضم هذه الالتزامات:

- مبدأ التسليم أو المحاكمة: الالتزام بمبدأ عدم السماح بعدم المعاقبة
- وضع وسائل الانصاف الفعالة
- تعويض الضحايا
- منع العفو في قضايا الإبادة الجماعية، أوجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية

5. متى يجب تطبيق آليات العدالة الإنتقالية: التعرف على الوقت الصحيح

يمكن تنفيذ آليات العدالة الإنتقالية **قبل أو بعد إنتهاء الأعمال العدائية.** وعمليا، قد يكون من الصعب البدأ في العملية إذا ما كان الصراع دائرا أو إذا ما كانت الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان مستمرة. فحقيقة أن يكون المسؤولون عن هذه الانتهاكات ما زالوا متواجدين في السلطة عنصر مهم لتحديد جدوى وفاعلية الإجراءات المقترحة.

على أن البدأ في الإجراءات يمكن أن **يسهل الإنتقال نحو السلام.** وهذا صحيح بالنسبة للحالات التي يكون فيها الصراع دائرا، لأنه قد يكون لهذه الإجراءات تأثير رادع للقيام بانتهاكات أخرى. كما ترسل إشارة قوية ضد عدم إنزال العقوبات.

ويفضل البدأ في الآليات في أسرع وقت ممكن وذلك لما هذا الأمر من أثر في إرسال إشارة لتطبيق العدالة وسيادة القانون. وتفادي التأخير، سيسمح بجمع بيانات أفضل، وشهادات وأدلة وبراهين. وقبل كل شيء، فإن قرار "متى" يعتمد على الأهداف والمقاصد من العدالة الإنتقالية.

6. أين يجب تنفيذ آليات العدالة الإنتقالية: التعرف على المكان الصحيح

يعتمد إختيار المكان وبحد كبير على الآليات التي وقع الإختيار عليها وعلى الأهداف التي تم تحديدها. فإذا ما كان الهدف الرئيسي هو تعويض الضحايا واشراكهم في العملية، فيجب القيام بذلك عند البدأ في العدالة الإنتقالية في البلد الذي وقعت فيه انتهاكات حقوق الإنسان. وبنفس القدر، يكون للامركزية الإجراءات في البلد (المحاكم، وجلسات الإستماع، والطلبات، الخ) الفضل في زيادة فرصة تحقيق هذا الهدف.

وعند اتخاذ القرار بالنسبة للمكان، يجب الأخذ بعين الإعتبار عوامل كثيرة كالأمن (للضحايا والشهود والمتهمين المفترضين)، ومشاركة الأطراف الفاعلة، وميزانية وكفاءة وفعالية العلمية. وتدخل المجتمع الدولي أو أي دولة أخرى يؤثر كذلك على اختيار المكان. على أن الإعتبار الأهم، يجب أن يكون "لماذا" و"لمن" عندما نحاول الإجابة عن "أين".

7. كيف يجب على آليات العدالة الإنتقالية أن تعمل: التعرف على كيفية تحقيق أهدافها

من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة، من الضروري أن **نربط الأهداف بوسائل عمل** الآليات. فوضع الهدف ليس كافيا، بل من الضروري التأكد من أن كل الجوانب العملية للعملية، ومجموعة الآليات نفسها، تسمح بتحقيق الهدف الكلي.

فمثلا: العفو عن الجناة بعد إعترافهم يمكن أن يسهل من انتشار المعلومات ويزيد من مساهماتهم وقد يقود لاعترافات أخرى (والتي قد تكون مهمة جدا للجان التحقيق وتقصي الحقائق) لكن قد تؤدي إلى الشعور بعدم المعاقبة والظلم (وستؤدي إلى الفشل إذا ما كان أحد الأهداف هو تعويض الضحايا). ففي هذه الحالة، سيكون من المفيد الأخذ بعين الإعتبار السلوك أو درجة التعاون.

على سبيل المثال: إذا ما كان إشراك السكان المحليين هدف أساسي، سيكون من الضروري تنظيم محاكمات محلية، لكن هذه الخطوة غير كافية: لأنه من المهم التأكد أن الإجراءات تسمح من الناحية العمية وتسهل اشراك السكان المحليين (من خلال الشفاية الكافية، وسهولة الوصول إليها والأمن الخ).

8. الخاتمة

تحتوي العدالة الإنتقالية على آليات كثيرة ممكنة وتشير أكثر إلى **اجراءات عامة** أكثر منها إلى قائمة محددة مسبقا لأدوات محددة.

وتحديد **الأهداف بدقة** للمرحلة الإنتقالية مهم للتعرف على أكثر الإجراءات ملاءمة والطريقة التي سيتم التنفيذ من خلالها. وبالمثل، **التعرف على الأطراف الفاعلة المتأثرة** مهم للتشاور معهم حول احتياجاتهم والأهداف واشراكهم في كافة مراحل العملية.

وأخيرا، يعتبر **توضيح الأهداف وآليات تحقيقها** أمرا ضروريا لأنه قد يكون للإجراءات ما مناسبة أثر سلبي إذا ما كانت طريقة عملها غير متوافقة مع الأهداف الأخرى.

9. وثائق ذات صلة

المبادئ الأساسية والإرشادات حول الحق في تعويض وإنصاف ضحايا انتهاكات كبيرة للقوانين الدولية لحقوق الإنسان والانتهاكات الجدية للقانون الإنساني الدولي، C.H.R. res. 2005/35, U.N. Doc. E/CN.4/2005/ L.10/Add.11, http://www2.ohchr.org/english/law/remedy.htm) 19 نيسان 2005

جسر الهوة: دور الآليات غير القضائية في التعامل مع عدم انزال العقوبات، لا سلام بدون عدالة، 2010
http://www.npwj.org/sites/default/files/documents/ClosingTheGap120510Web.pdf)

سلطة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتماعات ما بعد النزاعات، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة .UN Doc
3S/2004/616, أغسطس آب 2004 http://daccess-ods.un.org/TMP/2328012.73465157.html)

سلطة القانون والعدالة الإنتقالية في مجتماعات ما بعد النزاعات، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة, S/2004/616 . 12
تشرين الأول أكتوبر 2011 (http://www.unrol.org/doc.aspx?d=3096 ,UN Doc. S/2011/634

أدوات الأمم المتحدة لسلطة القانون في دول ما بعد النزاعات: العفو: HR/PUB/09/1
http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/SpecialIssues.aspx)

أدوات الأمم المتحدة لسلطة القانون في دول ما بعد النزاعات: التشاورات الوطنية حول العدالة الانتقالية
HR/PUB/09/2 http://www.ohchr.org/EN/PublicationsResources/Pages/SpecialIssues.aspx)